

نظام القضاء الجديد .. صون حقوق وسرعة إجراءات

إعداد / تامر موسى

تعد أنظمة المرافعات الشرعية التي صدرت موافقة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله - عليها مؤخراً، تعزيزاً لضمانات حقوق الإنسان في المملكة بما يصون الحقوق ويعمل على سرعة البت في الدعاوى، كما أرست مبدأ التخصص النوعي للمحاكم بما يكفل استقلال القضاء، واكتملت بهذه الأنظمة حقوق المرأة من ناحية التشريع، سواء في الإجراءات أو المرافعات، فكفلت كرامتها وخصوصيتها.

وأحدثت أنظمة المرافعات الجديدة صدئاً واسعاً بين أوساط القانونيين والحقوقيين والمثقفين، ونالت إشادتي هيئة حقوق الإنسان ومجلس الوزراء الذي اعتبرها إنجازاً بالغ الأهمية لتطوير مرفق القضاء.



(مجلس الوزراء يثني على إقرار خادم الحرمين لأنظمة القضاء)



معالي وزير العدل

أثنى مجلس الوزراء على إقرار أنظمة القضاء الجديدة، وتقدم بخالص الشكر والتقدير لخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز - حفظه الله - إثر صدور المراسيم الملكية اللازمة بالموافقة على أنظمة المرافعات الشرعية، والإجراءات الجزائية، والمرافعات أمام ديوان المظالم «الذي جاء تنويجاً لما قضى به نظام القضاء ونظام ديوان المظالم وألية العمل التنفيذية لهما، وإنجازاً لمرحلة بالغة الأهمية من مراحل مشروع الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير مرفق القضاء»، جاء ذلك خلال انعقاد جلسة مجلس الوزراء التي ترأسها صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز آل سعود ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع. حفظه الله، في ٢٢ من شهر محرم بقصر اليمامة بالرياض.

كما أشار المجلس إلى أن هذه الأنظمة الشرعية الجديدة تعد أهم أدوات الدعم لتعزيز انطلاقة مشروع الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير مرفق القضاء، بعد أن استوفت هذه الأنظمة المدة اللازمة لمتطلبات الدراسة والمراجعة لتستأنف القطاعات العدلية على إثر نفاذها أهم مراحل التحديث والتطوير. وأشاد المجلس بالدور المهم الذي قام به مشروع الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير مرفق القضاء بدعم ومتابعة مباشرة من لدن خادم الحرمين الشريفين - أيده الله - والذي شمل النواحي التقنية ومركز معلوماتها

المتقدم مع الشروع في تنفيذ خطة هندسة إجراءات المحاكم ومضاغفة أعداد القضاة وكتاب العدل وتكثيف دوراتهم التدريبية مع مواصلة ملتقيات العدالة وحواراتها المحلية والدولية والتي كان لها الأثر في إبراز الصورة الحقيقية لعدالة الشريعة الإسلامية إضافة إلى تعزيز قيم النزاهة والشفافية من خلال تطوير أداء الرقابة الإلكترونية على الإجراءات القضائية والتوثيقية والعمل على تفعيل مبدأ علانية الجلسات وتمكين كافة المؤسسات والهيئات العامة والخاصة والأفراد من مراقبة حسن سير العدالة، كما ثمن المجلس ترسية مشاريع المحاكم وكتابات العدل التي توافرت أراضيها.

«هيئة حقوق الإنسان»

كما رفع معالي الدكتور بندر العيبان، رئيس هيئة حقوق الإنسان، الشكر لمقام خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز - حفظه الله - لإقراره أنظمة المرافعات الشرعية، مثنياً صدور المراسيم الملكية لمشاريع أنظمة المرافعات الشرعية والإجراءات الجزائية والمرافعات أمام ديوان المظالم، الذي يأتي ضمن مشروع الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير مرفق القضاء وإنشاء المحاكم المتخصصة؛ بما سيكون لها عظيم الأثر في واقع الحياة الاجتماعية والحقوقية، واستقلال القضاء.

وقال الدكتور هادي اليامي عضو مجلس هيئة حقوق الإنسان: «إن صدور الموافقة الملكية على مشاريع أنظمة المرافعات الشرعية والإجراءات الجزائية والمرافعات أمام ديوان المظالم يعد تطوراً لمرفق القضاء ويسرع إجراءات التقاضي».

وأوضح الدكتور اليامي أن قرار خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز بتطوير القضاء يعزز ضمانات حقوق الإنسان التي تتوافق مع هذا التطوير، انطلاقاً من تمسك المملكة

بثوابتها الشرعية التي تحقق العدل والمساواة والتسامح بين البشر، مشيراً إلى أن القرار يشمل رعاية حقوق المرأة في المحاكمة والترافع، وتيسير الإجراءات بما فيها سرعة الفصل في الدعاوى في المنازعات الزوجية والحضانة والنفقة والزيارة والعضل، وكذلك منح المحكمة سلطة الأمر بالإحضار الجبري في حال تخلف المدعى عليه وإيجاد طريق مختصر للحد من المماطلة في أداء الحقوق وتعويض المتضرر. كذلك أشار د. اليامي إلى أن

بيان إجراءات الاعتراض أمام المحكمة العليا والمحكمة الإدارية العليا اللتين تم إنشاؤهما للمرة الأولى في المملكة بموجب نظامي القضاء وديوان المظالم، يحقق تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية والأنظمة على جميع الدعاوى التي نظرتها محاكم الاستئناف.

محام غير المسورين

وأفاد بأن القانون ارتقى في تطبيق معايير المحاكمة العادلة إلى أن جعل لغير المسورين الحق في أن يطلب من المحكمة انتداب محام للدفاع عنه على نفقة الدولة، لافتاً إلى أن المحكمة تأخذ بمبدأ المرونة في الإجراءات وتقليل أمد التقاضي من خلال النص على عدد من الأحكام التي تحقق المبدأ مثل جواز أن يكون التبليغ وفقاً لنظام المرافعات الشرعية بواسطة المحضرين أو صاحب الدعوى.

وأضاف اليامي: «نتوقع أن تسهم مكاتب الصلح في إنهاء القضايا الواردة للمحاكم في القضايا الحقوقية والأحوال الشخصية ما يخفف الأعباء عن القضاء بهدف إصلاح ذات البين»،

مشيراً إلى أن النظام تصدى للدعاوى الكيدية وفق آليات يقررها ناظر القضية.

وذكر أن النظام القضائي الجديد ينظر في الدعوى المقامة على المسلم غير السعودي والمحاكم العمالية مثل عقود العمل والأجور والحقوق وطلبات التعويض عن إصابات العمل، إضافة إلى نقل اختصاص القضاء التجاري والعمالي وغيرهما إلى القضاء العام.



صورة أرشيفية لرواق إحدى المحاكم

الأنظمة تشمل رعاية حقوق المرأة في المحاكمة والترافع

د. الياحي: القرارات تطورا لمرفق القضاء وتسريعا لإجراءات التقاضي

حقوقيون: الأنظمة حافظت على جوهر الشريعة وواكبت الإجراءات الدولية

وبين د. الخولي أن هذه القرارات راعت عدداً كبيراً من الجوانب الإنسانية، مؤكداً ضرورة التطبيق، ومنوهاً بأن استحداث الأنظمة لن يكتمل ما لم يتم تدريب وتأهيل القائمين على تنفيذه بشكل جيد، وأن الأنظمة تظل نصوصاً صامدة ما لم يتم إخراجها إلى حيز العمل عبر أناس يدركون معاني هذه النصوص والعلة من تطويرها، لتحقيق ما استهدفه ولاة الأمر.

وأضاف: «هذه المعايير العدلية تتفق مع معظم المعايير القانونية المطبقة دولياً، حيث بينت إجراءات الاعتراض أمام المحكمة العليا والمحكمة الإدارية العليا، وراعت حقوق المرأة في المحاكمة والترافع، وسرعة الفصل في الدعاوى التي ترفعها وإتاحة إقامة الدعوى في بلد المدعى عليه، وإحضار خصمها المماثل بالقوة الجبرية، كما كفلت انتداب محام على نفقة الدولة للدفاع عن من ليست لديه المقدرة المالية، وأخذت مبدأ المرونة وتقليل فترة التقاضي».

ميزة استثنائية للمرأة

وأكد الأمين العام للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، خالد الفاخري أن المرأة قد أعطيت استثناءً في هذه الأنظمة وميزة في مرافعتها أمام القضاء، حيث تم التيسير لها في العديد من الإجراءات أهمها رفع دعاوها في البلد التي تقطن فيه، إضافة إلى السرعة في البت في الدعاوى التي ترفعها، مشيراً إلى أن الأنظمة في المملكة قد اهتمت وأعطت شأنًا عظيمًا للمرأة للمحافظة على حقوقها، وأنها لم تفصل بين المرأة والرجل.

وقال الفاخري إن أنظمة المرافعات الشرعية والإجراءات الجزائية والمرافعات أمام ديوان المظالم التي أقرها خادم الحرمين الشريفين - حفظه الله - جاءت لمواكبة احتياجات الأفراد وحماية حقوقهم بما يحقق العدالة.

وبين أن هذه الأنظمة تضمنت إضافات وتطويرات وتعديلات تخدم الشأن العام، وستكفل للأفراد الحصول على حقوقهم ومعرفة واجباتهم بكل سلاسة ويسر ومعرفة.

آراء نسائية

كما أبدى عدد من المثقفات والحقوقيات، امتناناً بالغاً نحو إقرار خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه

حسم الشكاوى

عبر الأستاذ إبراهيم النحياي نائب المشرف العام على فرع هيئة حقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة عن سعادته وارتياحه بتوجيهات الملك السامية لنظام المرافعات الشرعية، والإجراءات الجزائية، والمرافعات أمام ديوان المظالم.

وقال النحياي: «إن صدور الأنظمة الثلاثة يعدّ ترسيخاً لمبدأ العدالة التي قامت عليها البلاد ورسمت طريق التقاضي وفصلت إجراءاته، وظهرت صورة تعدد درجات التقاضي التي تتصدى لنظر القضية بوجود الخصوم في مرحلة الاستئناف، خلافاً لما كانت عليه في السابق».

وأشار النحياي إلى أن صدور هذه الأنظمة الثلاثة يأتي استمراراً لنهج هذه البلاد منذ تأسيسها في ترسيخ دعائم الحق والعدل والأخذ بما يحفظ الحقوق ويصونها، وتمكين كل من وقعت عليه مظلمة من المطالبة بحقه أمام قضاء يتوافر فيه الاستقلال والضمانات الكافية لإيصال الحق إلى مستحقه بعدالة ناجزة.

خبراء وقانونيون

ويرى العديد من الخبراء القانونيين والحقوقيين أن القرارات قد عززت من استقلال السلطات الثلاثة التشريعية والقضائية والتنفيذية، ووضعت صمام أمان لها من ممارسة الضغوط عليها، واعتبروها نقلة نوعية للنظام العدلي داخل المملكة، حيث أصبحت تمكن المشرع السعودي في التشريع مع المحافظة على جوهر الشريعة الإسلامية ومواكبة الإجراءات القانونية الدولية.

وقال الدكتور منصور بن صالح الخنيزان، المستشار والمحامي القانوني: «إن المراسيم الملكية التي صدرت حيال أنظمة المرافعات الشرعية والإجراءات الجزائية والمرافعات أمام ديوان المظالم، تمثل نقلة نوعية للنظام العدلي السعودي إذ إنها أكملت المنظومة العدلية في المملكة، وأصبحت مكتملة لمعظم النواحي التي تضمن كرامة وعدالة وحرية الإجراءات القضائية والتحقيق والتنفيذ في حق المواطن والمقيم على أرض المملكة».

وأضاف الدكتور الخنيزان: «نحن نفاخر بهذه التعديلات الجوهرية التي أقرت وأعلن عنها، وهذا يدل على عمق وبعد النظر وتمكن المشرع السعودي الذي استطاع أن يصدر هذا التشريع مع المحافظة على التشريع الإسلامي، وفي نفس الوقت مواكبة الإجراءات العدلية الدولية في مراحل التحقيق والتقاضى والتنفيذ، وكذلك قد عززت التعديلات موطن استقلالية السلطات الثلاثة، التشريعية والقضائية والتنفيذية، وضمنت كرامة وحرية وحقوق المتهم».

حقوق المرأة

وتابع د. الخنيزان: «كما أكد المشرع على روح التشريعات الإسلامية للحفاظ على حقوق المرأة من خلال هذه النصوص التي صانت حقوق المرأة على أرض الوطن، بعد أن كانت تعاني في مراحل التحقيق والتقاضى والتنفيذ، فهنا اكتملت حقوق المرأة من ناحية التشريع، سواء في الإجراءات أو المرافعات، فكفلت كرامتها وخصوصيتها ورفعت عنها تسلط الرجل الذي كان يستغل ظروفها وقلة حيلتها».

وأشار د. الخنيزان إلى أن المشرع السعودي حافظ على ثوابت الشريعة الإسلامية مع الاستفادة من التطور في الإجراءات القضائية والتي أصبحت تتماشى مع الدول المتقدمة.

وطالب د. الخنيزان: السلطة القضائية والتنفيذية أن تبادر في فهم وترجمة هذه التشريعات على الوجه المطلوب، وعلى جهات التحقيق أن تعي حقوق المتهم وإتاحة الفرصة لإحضار محاميه في جلسات التحقيق والاستجواب، لأنها تعتبر إشكالات هامة تبنى عليها حقوق المتهم».

التدريب على الأنظمة

ويرى الدكتور الخولي أستاذ القانون الدولي بكلية الحقوق بجامعة الملك عبدالعزيز بجدة أن القرارات تطوير للأنظمة القائمة، «ظهر ذلك في معالجة كثير من الثغرات التي كانت موجودة في النظام، والتي وضعت الأنظمة السابقة موضع التنفيذ».

الله- للأنظمة القضائية الجديدة والتي تصب في مجملها في صالح المجتمع، وقلن: «إن الملك استشعر معاناة المرأة فسن لها من القرارات ما يعينها على حل قضاياها الشخصية والعامة داخل قاعات المحاكم».

وأكدت الكاتبة والروائية السعودية أميمة الخميس أن



صورة أرشيفية لعدد من موظفي إحدى المحاكم

خادم الحرمين الشريفين دائماً

ما يسعى لأجل أن تحصل المرأة السعودية على كل حقوقها وميزاتها، «وبعد صدور الأوامر الملكية في نظام المرافعات أيقنت بحصول النقلة الكبيرة في نيل المرأة لكل حقوقها في نظام المحاكم».

وأضافت: «أكثر تلك القرارات أهمية للمرأة تمثل في توفير محام على نفقة الدولة للمرافعة عن غير القادرين»، لافتة إلى أن «أغلبية النساء قد تنقصهن الخبرة القانونية والتي ستجلي بعد هذا القرار الملكي».

وشكرت الكاتبة أميمة خادم الحرمين الشريفين على ما قدمه من قرارات تصب في صالح المجتمع السعودي للمرأة والرجل ولتوفير راحتهم وحصولهم على حقوقهم بكل يسر وسهولة.

نقلة للمرأة والرجل

من جهتها أوضحت المحامية فريال كنج أن هذه المراسيم الملكية بأنظمة المرافعات والتي أمر بها خادم الحرمين الشريفين ستحدث نقلة نوعية بشكل كبير لتخدم المرأة بداخل المحاكم وسرعة إنجاز طلباتها قضائياً، كما ستحدث أيضاً نقلة ارتقائية للمرأة والرجل.

وأضافت فريال كنج «أن المرأة السعودية تتراجع منذ القدم بداخل المحاكم السعودية ولطالما كانت هناك عقبات تواجهها من الخوف أو الخجل ولاشك أن صدور قرار ملكي بانتداب محام لغير القادرين والذي قد يفيد الأمل والمطلقات والنساء الكبيرات بالسن وذلك على نفقة الدولة سيجعلهن قادرات على المطالبة بحقوقهن بشكل قانوني ويعجل بحل قضاياهن».

سرعة التقاضي

وقالت سيدة الأعمال عائشة سراج: «أشكر خادم الحرمين لما قدمه من أوامر ملكية والتي سوف تخدم المرأة بشكل كبير عبر حل كثير من المنازعات الزوجية والحضانة وفصل أمور النفقة بين الزوجين وحل لكثير من قضايا العزل».

وأضافت: «سوف تتقضي عقبات أمد وبذلك يحدث الفصل السريع في القضايا».

بينما ترى الكاتبة الدكتورة سهيلة زين العابدين وعضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان أن القرارات ستحمي الفقراء من جشع بعض المحامين الذين يغالون في أسعار المرافعات، لأن الأمر الملكي يشترط أن يكون المحام على نفقة الدولة.

وأشارت الدكتورة العابدين إلى أن القرارات الملكية في نظام المرافعات سوف تحدث فرقاً كبيراً في قضايا المرأة، منومة بأن المرأة هي الأكثر عرضة للعنف والعزل، وبصدور الأمر الملكي بتوفير محام سوف يساعدها في حل قضاياها. وطالبت العابدين بضرورة التسريع بالعمل في المحاكم الأحوال الشخصية لما يحدثه من نقلة نوعية في نظام المحاكم الذي تستفيد منه النساء في قضاياهن.

خطوة إيجابية

وقالت الكاتبة السعودية حليلة مظفر، مثمناً الخطوة الإيجابية والرفيعة التي أحدثتها الأوامر الملكية السامية في نظام القضاء، وتطوير نظام المرافعات: «فيما مضى كانت هناك قضايا تقف «حجر عثرة» في إنهاؤها، مما يعرقل مسيرة المرأة كالمطالبة بفسخ الزواج لظروف خاصة أو اشتراط الزوج بدفع أموال طائلة للطلاق أو الحضانة والتي دائماً ما تكون جسوراً لوصول المرأة إلى المحاكم، والآن ستساعد القرارات الجديدة في سرعة التقاضي والفصل».

وأضافت مظفر: «أمر تعيين محام لغير القادرين على نفقة الدولة والالتزام بحفظ الكرامة وحظر الإيذاء وهو يُمثل نقلة نوعية في نظام المحاكم السعودية».

وقالت مظفر: «خادم الحرمين الشريفين لطالما كان يبحث عن تحقيق العدالة للمرأة والرجل على حد سواء، وجميع هذه القرارات سوف تصب في مصلحة المرأة بشكل خاص في جميع قضاياها».

(المملكة رئيساً فخرياً لمجلس وزراء العدل العربي)

ومنع الاستساخ البشري ومكافحة القرصنة، ومنع ازدياد الأديان ومكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية، والاستثمار والشركات وتنظيم مهنة الصحافة وحماية المستهلك، واتخذ بشأنها القرارات اللازمة.

واعتمد المجلس ما يقارب ٢٥ قانوناً عربياً استرشادياً في مختلف المجالات القانونية كخطوة نحو توحيد التشريعات العربية تنفيذاً لأحد الأهداف الرئيسية لعمله.

وكان المكتب التنفيذي للمجلس قد اجتمع في صنعاء برئاسة الشيخ عبداللطيف الحارثي، في إطار التحضير والإعداد لأعمال المجلس الوزاري.

اختار مجلس وزراء العدل العربي المملكة رئيساً فخرياً للمجلس، تمشيماً من الدول الأعضاء لدورها البارز في كافة المجالات ولاسيما في المجال العدلي والقضائي والقانوني.

واختتم المجلس أعمال اجتماعهم الـ ٢٩ في صنعاء، حيث رأس الوفد السعودي وكيل وزارة العدل الشيخ عبداللطيف بن عبدالرحمن الحارثي، وتم خلال الاجتماع أيضاً انتخاب المملكة لرئاسة المكتب التنفيذي في هذه الدورة.

واستعرض الاجتماع آليات تعزيز التعاون العربي والدولي في مجال مكافحة وتمويل الإرهاب، وغسل الأموال وجهود مكافحة الاتجار بالبشر، وتنظيم زراعة الأعضاء البشرية ومنع الاتجار فيها،